

الدولة الفاشلة (سوريا نموذجاً)

عارف احميدي حسين بني حمد، امين عواد مهنا المشاقبة*

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الإطار النظري لمفهوم الدولة الفاشلة وخصائصها ومؤشرات الأساسية لهذا المفهوم، وفقاً للمعايير الدولية الصادرة عن صندوق السلام، وتطبيق هذه المعايير على سوريا كنموذج. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل الأزمة السورية وأسبابها وتحليل الأرقام والمؤشرات التي احتلتها سوريا في مؤشر الدول الفاشلة. وخلصت الدراسة إلى أن سوريا وفقاً لهذه المؤشرات تعدّ دولة فاشلة، ووصلت إلى مرحلة متقدمة في هذا الإطار باتجاه المرحلة الأخيرة للدولة المنهارة. وما يحافظ على الوضع القائم حالياً هو تدويل الأزمة المتمثل في الصراع الدولي والإقليمي على النفوذ في سوريا، وكذلك الاتفاق الدولي على أولوية الحرب على الإرهاب والتطرف في سوريا. وبالتالي أصبحت سيناريوهات حل الأزمة السورية مرتبطة بالتوصل إلى تفاهات دولية وإقليمية، علماً أن هناك مصالح متناقضة ومعقدة بين هذه الأطراف، مما يؤشر إلى إطالة أمد الصراع على المديين القصير والمتوسط إلى أن تتحقق هذه التفاهات.

الكلمات الدالة: الدولة السورية، الدولة الفاشلة، الدولة الهشة، الربيع العربي، الدولة الضعيفة، الدولة المنهارة.

المقدمة

ظهرت، منذ انتهاء الحرب الباردة أواخر الثمانينات من القرن المنصرم، مصطلحات أمريكية تصف حالة بعض الدول التي تهدد المصالح الأمريكية والأمن والسلام العالمي، فقد ظهر بداية مفهوم الدول المارقة أو الدول الخارجة عن القانون الدولي، إذ تدخلت الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية عسكرياً في عدد من الدول في آسيا وإفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية بسبب انتشار الصراعات العرقية والقبلية والحروب الأهلية، كما ظهر مصطلح الدولة الفاشلة وقد صنفت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة ماديلين أولبرايت في شهر أيلول 1997 الدول التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة إلى: الدول التي تعمل في إطار القانون الدولي، الدول المارقة أو الخارجة عن القانون الدولي، الدول الانتقالية، الدول الفاشلة.⁽¹⁾

وبعد أحداث 2001/9/11 بدأ الاهتمام العالمي بخطر الدول الفاشلة بعد أن نجحت هذه الدول في تصدير مخاطرها: الإرهاب الدولي، تجارة المخدرات، الأسلحة غير الشرعية، اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين إلى الدول الغربية وغيرها.⁽²⁾ لهذا أولت المؤسسات الأكاديمية والبحثية الأمريكية أهمية لوضع مؤشرات على أساسها يتم تحديد ماهية تلك الدول الفاشلة، ويأتي في مقدمة تلك المقاييس المؤشر السنوي الذي تُصدره مجلة "السياسة الخارجية" ومؤسسة صندوق السلام. ويتضمن المؤشر الكلي اثني عشر مؤشراً فرعياً موزعة على أربع مجموعات، اجتماعية واقتصادية، وسياسية وعسكرية؛ وتُعد قدرة الدولة على القيام بوظائفها الأساسية العامل الأساس لنجاحها أو فشلها.⁽³⁾

وفي العالم العربي ظهرت قبل وبعد الربيع العربي عدة دول تصدرت مؤشر الدول الفاشلة: الصومال، السودان، العراق، وسوريا، واليمن، وليبيا. أخذين بالحسبان أن الدول تمر بثلاث مراحل، هي: مرحلة الضعف، مرحلة الفشل والهشاشة، ومرحلة الانهيار والتفكك. وتسعى هذه الدراسة إلى التركيز على سوريا كدولة برزت فيها العديد من مؤشرات الفشل قبل اندلاع الثورة السورية 2011، وتدهور وضعها في مؤشر الدول الفاشلة بعد الثورة حيث تظهر كل المؤشرات أنها اقتربت من المرحلة الثالثة مرحلة الانهيار والتفكك لولا البعد الإقليمي والدولي الذي يحول لغاية الآن من انهيار الدولة بشكل كلي.

* قسم السياسة المقارنة، كلية الامير الحسين بن عبدالله الثاني للدراسات الدولية، الجامعة الاردنية. تاريخ استلام البحث 2016/9/7، وتاريخ قبوله 2016/12/7.

أهمية الدراسة

إن موضوع الدول الفاشلة موضوع جديد والكتابات فيه قليلة، إذ برز الاهتمام به بعد انتهاء الحرب الباردة لما يشكله فشل الدول وانهارها من تهديد للأمن والسلم العالمي، وأول التقارير التي ظهرت لقياس أوضاع الدول الفاشلة من قبل مؤسسة صندوق السلام ومجلة السياسة الخارجية الأمريكيتين كان عام 2005. حيث إن الدراسات عن سوريا في هذا الإطار قليلة جداً ويعود ذلك لحداثة هذا المفهوم.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الإطار النظري لمفهوم الدولة الفاشلة أو الهشة وتطبيق كل المؤشرات النظرية على الحالة السورية كأنموذج، ولتحليل وضع الدولة السورية في مؤشر الدول الفاشلة منذ عام 2005 لغاية 2015 لمحاولة التنبؤ بمستقبل الدولة السورية، ولتحديد المرحلة الحقيقية التي تمر فيها سوريا حالياً مرحلة الدولة الفاشلة أم مرحلة الدولة المنهارة.

اسئلة الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما الأبعاد النظرية لمفهوم الدولة الفاشلة؟
- ما طبيعة المؤشرات الدالة على هذا المفهوم؟
- هل تعدّ سوريا من الدول الفاشلة، وإلى أي المراحل وصلت؟

فرضية الدراسة

تتجه الدولة السورية إلى مرحلة متقدمة كدولة فاشلة وفقاً لمؤشرات الدول الفاشلة، وتتدهور أوضاعها بشكل مستمر، وربما تصل إلى مرحلة الدولة المنهارة.

منهج الدراسة

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على دراسة الواقع السياسي والأحداث والظواهر من خلال وصفها وصفاً دقيقاً والإلمام بكل ما يؤثر بالظواهر السياسية المدروسة، وهي دراسة الواقع ووصفه وتحليله، والتعبير عنه كمياً وكيفياً ووصفها من حيث أسبابها وخصائصها والعوامل المؤثر فيها، ومن هنا سيتم وصف وتحليل الأزمة السورية وأسبابها ونتائج وتحليل الأرقام والمؤشرات التي احتلتها الجمهورية العربية السورية في مؤشر الدول الفاشلة حسب معايير مؤسسة صندوق السلام.

الدراسات السابقة

1. دراسة: روبرت روتبرج (2002): "الطبيعية الجديدة لفشل الدولة القومية"، عالجت الدراسة مفهوم الدولة الفاشلة والدولة المنهارة وخصائصهما، أبرز ما تضمنته:

- أن الدولة القومية تفشل؛ لأنها لم تعد قادرة على توصيل سلع سياسية إيجابية لشعوبها (خدمات الأمن والتعليم والصحة والفرص الاقتصادية والرقابة البيئية وإطار قانوني للنظام العام ونظام قضائي لإدارتها ومتطلبات البنية الأساسية الضرورية من طرق واتصالات)، وتصبح الدولة غير شرعية في أعين قطاعات متنامية من مواطنيها. وأن الدول في طريقها للانهار تمر بثلاث مراحل، هي: مرحلة الضعف ثم مرحلة الفشل وأخيراً مرحلة الانهيار. الفشل يهدد الدولة القومية عندما يتحول العنف إلى حرب داخلية شاملة، حرب أهلية تنجم عادة من حالة عداة عرقي أو ديني أو لغوي أو غيره من أشكال العداة فيما بين الجماعات، تحتوي الدول الفاشلة على مؤسسات ضعيفة أو معيبة، البنى الأساسية إما أنها متدهورة أو أنها دمرت بالفعل. كما أن الخدمات التعليمية والصحية في هذه الدول تدهورت إلى مستويات لم يعد بالإمكان إصلاحها. ولا تقدم الدول الفاشلة فرصاً اقتصادية متماثلة لمواطنيها مما يؤدي إلى تفاوت شديد في الدخل والثروات، ويزدهر الفساد ويصل إلى مستويات غير عادية ومدمرة. كما ينتشر على نطاق واسع الفساد الصغير حيث يحصل الموظفون تقريباً على مقابل لكل خدمة يقدمونها للمواطنين.

والتراجع الحقيقي لنصيب الأفراد من الدخل المحلي الإجمالي أحد مؤشرات وإن لم يكن سبباً لفشل الدولة. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، إذ تعاني الدول الفاشلة أيضاً من كوارث بيئية ومجاعات، كما تفشل الدولة عندما يصبح المواطنون أقل ولاء للدولة. وعندما ينظر إلى الحكام على أنهم يعملون من أجل أنفسهم وذويهم وليس من أجل الدولة عندها تتآكل شرعيتهم وشرعية الدولة، حيث تصبح حكراً على جماعة أو طبقة دون غيرها ويصبح المواطنون أكثر ولاء للجماعات العرقية أو العشائرية التي ينتمون إليها أو لغيرها من جماعات. - أما الدولة المنهارة فهي شكل متطرف للدولة الفاشلة تتميز بغياب تام للسلطة. ويتولى السلطة فاعلون غير الدولة ويسيطروا على

مناطق. لكن في الدولة المنهارة يسود انعدام النظام والسلوك الشاذ وأنواع من طرق التفكير الفوضوية وتجارة المخدرات والأسلحة التي تتكامل مع شبكات الإرهاب.(4)

2. دراسة روبرت روتيرج وسيث كابلان، ترجمة حازم نهار (2014): "كيف تحوّلت سورية من دولة مارقة إلى دولة فاشلة"، آخذين بعين الاعتبار صدور الدراسة قبيل اندلاع الثورة السورية، أبرز ما تضمنته:

- استعرض عددا من المفاهيم والنظريات حول ماهية الدولة المارقة والفاشلة، في عدد من الدول التي تتشابه في بنية الحكم، القائمة على القمع والاستبداد وقهر الناس وتهديد جيرانها من الدول المجاورة، عبر رعايتها تنظيمات إرهابية وتسليحها جماعات وتنظيمات، تعمل بتوجهاتها الخاصة. وتطرق لطبيعة الحكم في سوريا وتداعيات سياساتها القمعية على مستويات الدولة جميعها، بكل أجهزتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما يدرس الكتاب طبيعة النظام البعثي في سوريا، القائم أساساً على القمع. ويصف المرحلة البعثية بأنها سوير إرهابية، كونها بلادا راعية للإرهاب والعنف ومثيرة للقلق. ويصف النظام القضائي بأنه نظام فاسد وغير فعال، وهو مرهون بالسلطة التنفيذية للحكومة.

- ثم طرح سؤال حول إمكانية تغيير النظام في كل من سوريا والعراق وليبيا من دون تفتيت لأسس الدولة ومؤسساتها؟ وكانت الإجابة بأن هذه الدول لم تمتلك في الأصل مؤسسات حتى تستطيع الحفاظ عليها، وأنها هذه المؤسسات كانت مجرد واجهات لأنظمة قبلية وعائلية بالغة الشخصنة أنجبت أنظمة شديدة القمعية. بل إنّه لم يحدث أن تم إسقاط أي من الأنظمة العربية المذكورة من دون عاملين: أحدهما التدخل الأجنبي، وثانيهما تدمير مؤسسات الدولة.

- كانت سوريا خلال سنوات حكم عائلة الأسد دولة هشّة وضعيفة بالمعنى السياسي والاجتماعي والمؤسساتي وكانت مؤشرات فشلها أكثر بكثير من مؤشرات قدرتها على النمو والتحول الديمقراطي، فقد تعمدت عائلة الأسد تحطيم الإرث المؤسساتي، الضعيف الذي نشأ بعد الاستقلال وتحولت من دولة تأسست على الفكرة الجمهورية إلى دولة يمكن توريثها من الأب إلى الابن من دون أي مقاومة

- قاد حكم الاستبداد الطويل سوريا إلى أن تكون دولة فاشلة عبر تجويف وانهيار مؤسساتها الرسمية وتحطيم نسيجها الاجتماعي وتفككه باتجاه عصبية قبلية وطائفية وأتنية، وتعميق ذلك عبر تغيير البنى الاجتماعية وإقحام عناصرها في المناصب المهمة الأمنية والعسكرية التي بدأت باستنزاف ثروات البلد في وقت مبكر. وهذا ما قاد إلى خلل اجتماعي خطير، وهذا بالضبط ما يفسر سبب اندلاع الثورة السورية وبيورها، وهو محاولة تعديل هذا الخلل.(5)

3. دراسة إياد العنبر وإسحق يعقوب (2014): "مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة العراقية"، ركز فيها الكاتبان على العراق كنموذج للدولة الفاشلة منذ عام 2003، وتم الاستعانة بالمعايير والمؤشرات الصادرة عن مؤسسة صندوق السلام وتطبيقها على الحالة العراقية، وخرجا بنتيجة بأن العراق سيبقي متصدرا قائمة الدول الفاشلة لسنوات قادمة وهذا من نتائج احتلال العراق عام 2003 حيث برزت الصراعات المذهبية والعرقية وفشل التوافق السياسي حيث المحاصصة وبرزت توجهات نحو تقسيم العراق.(6)

4. دراسة أحمد شيخ بشير(2010): "الدولة الفاشلة في العالم العربي، الصومال نموذجا"، أحمد شيخ بشير، وخلصت الدراسة إلى أن أسباب تحول الصومال إلى دولة فاشلة تعود إلى: تنامي دور القبيلة، الصراع على السلطة والموارد، وغياب أي دور للحكومة المركزية وعجزها عن توفير الأمن والخدمات للمواطنين، وانتشار الأسلحة وتجارة المخدرات، ووجود تنظيمات مسلحة ومتطرفة وإرهابية، والتدخلات الخارجية وأطماع الدول المجاورة، وأزمة اللاجئين وعدم سيطرة الدولة على حدودها.(7)

5. دراسة توماس فلمنج (2012): "الفساد والدولة الحديثة الفاشلة"، ركزت الدراسة على دور الفساد في خلق الدولة الفاشلة وأعطت بعض الأمثلة عن النظام الاقتصادي اليوناني ومشكلة الفساد السياسي التي قادت إلى انهيار النظام الاقتصادي في اليونان، كما تطرقت الدراسة إلى فساد الشركات الكبرى في ألمانيا.(8)

6. دراسة أسعد عبد الرضا(2015): "الدولة الفاشلة، دراسة لحال الدول العربية الحديثة"، تناولت عدة محاور، هي: مفهوم الدولة الحديثة، ومفهوم الدولة الفاشلة، وعوامل نشوء الدولة العربية الحديثة وخصائصها وأشكالها، ومظاهر أزمة الدولة العربية الحديثة، وتطرقت إلى ثلاثة نماذج من الدول العربية، هي: دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة تقترب من النجاح، وموريتانيا كدولة شبه فاشلة، والصومال كدولة فاشلة.(9)

7. دراسة رنا أبو عمرة (2014): "أمريكا والدولة الفاشلة"، تناولت المفاهيم النظرية للدولة الفاشلة ومؤشرات الدول الفاشلة والمصطلحات المشابهة للدولة الفاشلة، واقترحت الدراسة استخدام مصطلح الدول غير الفاعلة بدلا من الدولة الفاشلة، وفي الجزء الثاني

من هذه الدراسة تم التطرق إلى الموقف والسياسة الأمريكية تجاه الدول الفاشلة حيث تشكل هذه الدول تهديداً للمصالح الأمريكية والامن العالمي. (10)

الإطار النظري

مفهوم الدولة الفاشلة:

- بدأت الأدبيات السياسية تناول مصطلح الدولة الفاشلة في أوائل التسعينات من القرن الماضي، وتم تناول المصطلح بما هو متعارف عليه حالياً على يد روبرت روتبرج وجيرالد هيل وستيفر راتنر وويليام زارتمان. (11)
- وفيما بعد أستخدم المفكر الأمريكي (نعوم تشومسكي) مصطلح (الدولة الفاشلة) عنواناً لكتابه. (12)
- وعلى أساس أن الدولة ذات السيادة هي اللاعب الأساس في النظام الدولي، يتوقع منها أن تؤدي بعض الوظائف المحددة لضمان أمن مواطنيها ورفاهيتهم، فالدولة القوية هي التي: (13)
- تتمتع بسيادة كاملة على حدودها، وقادرة على فرض الأمن ضمن حدودها الجغرافية ومياها الإقليمية.
 - تُوفر لمواطنيها فرصاً سياسية جيدة.
 - تحتل مركزاً متقدماً في المؤشرات الاقتصادية والحقوقية، (مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية، ومؤشر منظمة الشفافية الدولية، وتقرير الحريات العالمية من مؤسسة فريدم هاوس).
 - تحمي الدولة القوية مواطنيها من العنف السياسي والجنائي.
 - تضمن الحريات المدنية والسياسية.
 - توفر مناخاً مشجعاً للنمو الاقتصادي والاستثمار.
 - يسود فيها حكم القانون؛ ويتمتع القضاء بالاستقلال.
 - حالة البنية التحتية فيها جيدة؛ وتعمل الدولة على صيانة وجودة خدمة الطرق، والاتصالات، والمدارس، والمستشفيات. (14)

تعريف الدولة الفاشلة

- عرفها روبرت روتبرج: بأن الدولة القومية تعد فاشلة عندما تتصف بالصفات التالية: وجود عنف داخلي، عدم قدرة الدولة على تقديم السلع الأساسية للمواطنين (الأمن، والخدمات الاجتماعية والاقتصادية... الخ)، فقدان الحكومة لمصداقيتها، تصبح شرعية الدولة في قلوب وعقول المواطنين موضع شك ووضع الدولة يصبح غير شرعي. (15)
- هي تلك التي لا تمارس سيادة كاملة على الأرض والشعب ويظهر هذا الفشل في غياب فاعلية الدولة وقدراتها على بسط السيطرة على الأرض وفقدان التفرد في حق استخدام القوة. (16)
- عرّف جون مكروميك في كتابه «علم السياسة المقارن» الدولة الفاشلة بأنها: "دولة من دون حكومة أو بحكومة ضعيفة إلى درجة أنها لا تقوى على توفير احتياجات المواطنين الأساسية، وتتصف باقتصاد منهار أو على حافة الانهيار". (17)
- عرف نعوم تشومسكي الدولة الفاشلة بأنها: "الدولة التي لا تقدر أو لا ترغب في حماية مواطنيها من العنف أو الدمار، وتعد نفسها فوق القانون، وبالتالي تطلق يدها في ممارسة العنف والعدوان ضد مواطنيها والآخرين، وعلامات الدولة الفاشلة: عدم القدرة على حماية مواطنيها وغياب الديمقراطية فيها وتهديد الدولة للأمن الدولي". (18)
- عرفها جيرالد هيلمن وستيفن راتنر بأنها: "الدولة التي لا تستطيع المحافظة على نفسها كعضو في المجتمع الدول". (19)

سمات الدولة الفاشلة

- الدولة التي تفقد السيطرة على وسائل العنف الخارج عن الإطار القانوني.
- الدولة التي تعجز عن تحقيق السلام والاستقرار لشعبها.
- الدولة التي لا تسيطر على كامل أراضيها.
- الدولة التي لا تستطيع تحقيق النمو الاقتصادي أو أي توزيع عادل للسلع الاجتماعية، وغالبا ما تتميز بانعدام المساواة الاقتصادية والمنافسة العنيفة على الموارد.
- الدولة التي يرتفع فيها معدلات العنف الإجرامي والسياسي.

- الدولة التي تفقد السيطرة على الحدود،
- الدولة التي تعاني من الصراعات بين المكونات العرقية والدينية والطائفية والثقافية.
- الدولة التي تحدث فيها حرب أهلية.
- الدولة التي ينتشر فيها الإرهاب.
- الدولة التي تعاني من ضعف المؤسسات، ضعف البنى التحتية أو عدم ملاءمتها، نظام صحي منهار، ارتفاع نسبة وفيات الاطفال وانخفاض متوسط عمر الفرد.
- الدولة التي تعاني من انخفاض مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تزايد نسبة التضخم الاقتصادي.
- الدولة التي تعاني من مستويات عالية من الفساد المالي والإداري والسياسي.(20)

المراحل التي تمر فيها الدول في طريقها للانهايار

حدد روبرت روتبرج عام 2002، المراحل التي تمر فيها الدول في طريقها الى الانهيار بثلاث مراحل: الدولة الضعيفة، الدولة الفاشلة أو الهشة، والدولة المنهارة. لكن الفرق بينهما الترتيب الزمني، إذ الدولة الضعيفة في حال تنامي التدهور والضعف يمكن أن تتحول بمرور الزمن إلى دولة فاشلة، والأخيرة في حالة ديمومة الفشل يمكن أن تتجه نحو الانهيار. لكن يبقى الفرق بين الدولة الفاشلة والدولة المنهارة، هو أن الأولى تعني وجود سلطة سياسية لكنها تعاني من أزمات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية، أما الثانية فتعني انهيار السلطة السياسية. وباختصار، فالمراحل هي: (21)

المرحلة الأولى: الدولة الضعيفة.

المرحلة الثانية: الدولة الفاشلة.

المرحلة الثالثة: الدولة المنهارة.

أولاً. الدولة الضعيفة

تعرف الدولة الضعيفة بأنها الدولة التي تقوم بوظائفها بشكل أقل فاعلية على المستوى العادي لنشاط مؤسسات الدولة، وتواجه مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية، وتتلقى مساعدات دولية، وتتلقى فيها بعض ملامح الدولة الفاشلة، لكن الدولة لم تفقد السيطرة على حدودها، وتكون فيها الحكومة المركزية ضعيفة القدرة على التحكم في النظام العام داخل أراضيها، ضعف مزمن في بنية الدولة لأسباب جغرافية أو اقتصادية، أو دولة قوية تمر بمرحلة ضعف بسبب أخطاء إدارية، أو استبداد، أو فساد وطمع من النخب الحاكمة، أو عدوان خارجي، تشهد الدول الضعيفة توترات طائفية، أو عرقية، سياسية عميقة لم تتحول بعد إلى حرب أهلية، البنية التحتية ضعيفة ومتدهورة. ويضرب الإهمال والفساد المرافق الحيوية، مثل: التعليم، والصحة، والكهرباء والطاقة، والمواصلات العامة، والاتصالات. قد تكون هذه الخدمات جيدة في المدن الكبرى، لكن الأقاليم البعيدة عن المركز والمناطق الريفية لا تتمتع بخدمات ملائمة، حكم القانون يكون شكلياً فقط، حكم الفرد، تقع العديد من الدول ذات المظهر القوي في تصنيف الدول الضعيفة بسبب حكم الفرد، وغياب الفرص السياسية المتاحة للمواطنين. وقمعها المستمر للمعارضة، وإغلاق المجال السياسي، تتمتع الدولة بسيادة على أراضيها، قد تكون الأوضاع الاقتصادية فيها جيدة لفئة من المواطنين، لكن هناك إهمال لفئات واسعة من المواطنين في الاحتياجات الأساسية مثل الطعام، والماء، والصحة.(22)

ثانياً. الدولة الفاشلة

هناك سمات (صفات) عامة للدولة الفاشلة أو توصف بها ويمكن ايجازها بما يلي:(23)

- وجود سلطة سياسية تعاني من مشكلات أمنية واقتصادية واجتماعية مع احتفاظها بالصفة القانونية ككيان سيادي، لكنها فقدت القدرة على ممارسة وظائفها الداخلية والخارجية، كما أنها عاجزة عن تطبيق القوانين الداخلية وتنفيذ قواعد القانون الدولي، ومؤسسات الدولة ضعيفة ومعطوبة، فقدان السلطة القائمة قدرتها في السيطرة الفعلية على جزء كبير من أراضيها، فقدان السلطة احتكارها لحق الاستخدام المشروع للقوة على أراضيها، فقدان السلطة القائمة قدرتها في السيطرة الفعلية على جزء كبير من أراضيها، فقدان السلطة احتكارها لحق القوة لقمع مواطنيها وإرهابهم، قدرة ضعيفة أو متلاشية على تلبية حاجات المواطنين ورغباتهم، وتوفير الخدمات العامة الأساسية، عجز الدولة على التفاعل مع الدول الأخرى على المستوى الدولي، تآكل شرعية النظام الحاكم وشرعية الدولة، ويصبح المواطنون أقل ولاء للدولة وأكثر ولاء للجماعات العرقية أو العشائر التي ينتمون إليها، تواجه قوات الدولة من الجيش والشرطة انتفاضات مسلحة تقودها

حركة معارضة أو أكثر. وحروب أهلية لأسباب عرقية، أو دينية، مذهبية، أو اجتماعية، تعادي الدولة الفاشلة جزءاً من أقاليمها وتفرض قمعاً شديداً على أقاليم بعينها بدوافع عرقية أو اجتماعية، ازدياد العنف الجنائي المرتبط بالجريمة، اذ تمارس الدولة الفاشلة ذاتها جريمة منظمة ضد مواطنيها، بنية تحتية مدمرة، لا تقدم خدمات الطرق والمواصلات، والاتصالات، والصرف الصحي، والكهرباء، والمياه بشكل ملائم أو حتى منتظم. وكذلك تدهور الخدمات التعليمية والصحية، انتشار الفساد بصورة كبيرة، عجز الدولة عن تقديم فرص اقتصادية للمواطنين ومؤشرات ضعيفة للنتاج المحلي ونصيب الفرد منه، وارتفاع التضخم بشكل صارخ، وفقدان السيطرة على العملة المحلية والقطاع المالي.

ثالثاً. الدولة المفككة أو المنهارة

حدد روبرت روتبرج سمات وخصائص الدولة المنهارة:

- انها شكل متطرف للدولة الفاشلة، وتتميز بغياب تام للسلطة وتصبح الدولة مجرد تعبير عن كيان جغرافي بدون شرعية داخلية او خارجية، يسود فيها انعدام الامن وتنتشر تجارة الاسلحة والمخدرات، وتظهر ميليشيات مسلحة تسيطر على مناطق داخل الدولة. وانهارت السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية والامن. والدولة غير قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن، وغير قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير البنى التحتية الأساسية، وعاجزة عن السيطرة على جزء كبير من إقليمها. (24)

معايير ومؤشرات صندوق السلام للدول الهشة او الفاشلة

بدأ منذ عام 2005 صندوق السلام / مقره واشنطن بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الامريكية في إصدار تقارير سنوية حول مؤشر الدول الفاشلة (تم تغيير اسم المؤشر عام 2014 الى مؤشر الدول الهشة)، وقد تم وضع مجموعة من المعايير وفق آلية علمية تستخدم برامج معقدة ومتطورة تقوم بمسح عشرات الآلاف من المصادر الإخبارية لجمع المعلومات وتحليلها، ثم تأطيرها ضمن 12 مؤشراً فرعياً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. وهي على النحو التالي: (25)

المؤشرات العامة للدولة الفاشلة

المؤشرات الاجتماعية	
1. الضغوط السكانية	2. اللاجئين ونازحي الداخل
الضغوط على السكان مثل الامراض والكوارث الطبيعية قد تكشف عدم قدرة الحكومة على حماية مواطنيها. وتشمل الضغوط:	الضغوط المرتبطة بنزوح السكان، تؤدي الى الضغط على الخدمات العامة، وإمكانية أن تشكل تهديد امني. وتشمل الضغوط:
- الأمراض	- النزوح
- البيئة	- مخيمات اللاجئين
- التلوث	- مخيمات النازحين داخليا
- نقص الغذاء	- الأمراض الناجمة عن النزوح
- سوء التغذية	- نسبة اللجوء الداخلي
- نقص المياه	- القدرة على الاستيعاب
- نمو السكان	
- حجم الشباب	
- معدل الوفيات	
3. المظالم الجماعية	4. الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة
عندما يوجد توتر وعنف بين الجماعات يقوض قدرة الدولة على تقديم خدمات الأمن. وتشمل الضغوط:	عندما تكون الفرص قليلة، الناس يهاجرون ويتركون فراغا ونقصا في رأس المال البشري. وتشمل الضغوط:
- التمييز	- نسبة الهجرة
- الضعف	- رأس المال البشري
- عنف عرقي	- هجرة المواطنين المتعلمين (الكفاءات)
- عنف شعبي	
- عنف طائفي	
- عنف ديني	

المؤشرات السياسية والعسكرية		
5. شرعية السلطة	6. الخدمات العامة	7. حقوق الانسان وحكم القانون
الفساد وضعف التمثيل المباشر في الحكومة يقوض العقد الاجتماعي. وتشمل: - الفساد - فاعلية الحكومة - المشاركة السياسية - العملية الانتخابية - مستوى الديمقراطية - الاقتصاد غير المشروع - تجارة المخدرات - الاحتجاجات، والمظاهرات - الصراع على السلطة	من وظائف الدولة تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الصرف الصحي وغيرها. وتشمل: - حفظ الامن والنظام - الجرائم - تقديم خدمات التعليم - محو الامية/معرفة القراءة والكتابة - البنية التحتية - الرعاية الصحية - الهواتف - خدمة الانترنت - توفر الطاقة - خدمات الطرق	تعد الدولة فاشلة اذا لم تحترم حقوق الإنسان. وتشمل: - حرية الصحافة - الحريات المدنية - الحريات السياسية - الاتجار بالبشر - السجناء السياسيين - السجون - الاضطهاد الديني - التعذيب - الإعدام
8. الأجهزة الأمنية	9. تصدع النخب	10. التدخل الخارجي
تشمل الضغوط: - الصراع الداخلي - انتشار الأسلحة الخفيفة - اعمال شغب واحتجاجات - الوفيات الناجمة عن الصراع - الانقلابات العسكرية - أنشطة تمرد - التشدد - التفجيرات - السجناء السياسيين	عندما تشترك القيادات المحلية والوطنية في الصراع وسياسة حافة الهاوية من اجل الحصول على مكاسب سياسية، يتم تقويض العقد الاجتماعي. وتشمل الضغوط: - الصراع على السلطة - المنشقين - انتخابات معيبة (غير نزيهة) - المنافسة السياسية	عندما تتقاعس الدولة عن الوفاء بالتزاماتها المحلية والدولية، قد يدفع جهات خارجية للتدخل في الشؤون الداخلية. وتشمل الضغوط: - مساعدات خارجية - حضور قوات حفظ السلام - تدخل عسكري خارجي - عقوبات دولية - التصنيف الائتماني

المؤشرات الاقتصادية	
11. التنمية الاقتصادية غير المتوازنة	12. الفقر والتدهور الاقتصادي
عندما يكون هناك فوارق عرقية ودينية وإقليمية، تميل الحكومة إلى أن تكون غير متوازنة في التزاماتها تجاه العقد الاجتماعي. وتشمل: - توزيع الخدمات بين الريف والحضر - تحسين فرص الوصول الى الخدمات - سكان الاحياء الفقيرة	الفقر والتدهور الاقتصادي يجعل الدولة عاجزة عن تزويد المواطنين بالخدمات وبالتالي تخلق احتكاك بين المواطنين "تكون أو لا تكون". وتشمل: - العجز الاقتصادي - المديونية الحكومية - البطالة - توظيف الشباب - القوة الشرائية - نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي - نمو الناتج المحلي الاجمالي - التضخم

المصدر: تقارير صندوق السلام للأعوام 2005 - 2016.

تصنيف الدول العربية في مؤشر الدول الفاشلة

إن تطبيق هذه المؤشرات على كافة الدول العربية يظهر أن معظم الدول العربية لديها تراجع كبير وتحذيرات وربما تصل إنذاراً "عالياً" جداً". فيما يلي أوضاع الدول العربية على مؤشر الدول الهشة أو الفاشلة في تقرير مؤسسة صندوق السلام 2015 و2016، حيث شمل دراسة أحوال 178 دولة، مع الإشارة إلى أنه كلما قل الترتيب العالمي للدولة في هذا المؤشر كان وضعها سيئاً بالنسبة لمؤشرات الفشل: (26)

أوضاع الدول العربية في مؤشر الدول الهشة أو الفاشلة لعامي 2015 - 2016

تقرير 2015		تقرير 2016	
الرقم	الدولة	الترتيب العالمي	تصنيف الدولة
1.	الصومال	2	إنذار عالي جداً
2.	السودان	4	إنذار عالي جداً
3.	اليمن	7	إنذار عالي
4.	سوريا	9	إنذار عالي
5.	العراق	12	إنذار عالي
6.	ليبيا	25	إنذار
7.	موريتانيا	26	إنذار
8.	مصر	38	إنذار
9.	جيبوتي	40	إنذار
10.	لبنان	41	إنذار
11.	الجزائر	67	تحذير
12.	الأردن	81	تحذير
13.	تونس	86	تحذير
14.	المغرب	89	تحذير
15.	السعودية	101	تحذير
16.	البحرين	119	تحذير أقل
17.	الكويت	128	أقل استقراراً
18.	عمان	135	أقل استقراراً
19.	قطر	143	مستقر
20.	الإمارات	144	مستقر

المصدر: تقريراً صندوق السلام لعامي 2015 - 2016.

معايير ومؤشرات فشل الدولة السورية

إن المقارنة السريعة في تطبيق هذه المؤشرات على واقع الدولة السورية قبل وبعد الثورة السورية في عام، يظهر أن الدولة السورية تعاني من أزمات بنيوية وسياسية واقتصادية واجتماعية تؤثر إلى أنها وصلت إلى مراحل متقدمة في هذا السياق، ونرى أنها خضعت للدراسة والتحليل من قبل مؤسسة صندوق السلام ومجلة السياسة الخارجية منذ عام 2005 ولغاية الآن 2016 في مؤشر الدول الفاشلة، وكان ترتيب سوريا في هذا المؤشر على النحو التالي: (27)

أوضاع سوريا في مؤشر الدول الهشة أو الفاشلة في الفترة ما بين 2005 - 2016

العام	الترتيب الدولي	العدد الكلي للدول
2005	29	76
2006	33	146
2007	40	177

177	35	2008
177	39	2009
177	48	2010
177	48	2011
177	23	2012
178	21	2013
178	15	2014
178	9	2015
178	6	2016

المصدر: تقارير صندوق السلام من 2005 - 2016

ويتحليل هذه الارقام يلاحظ بأن سوريا قبل الثورة، كانت تحتل مركزا متقدما في مؤشر الدول الفاشلة، وبعد اندلاع الثورة السورية 2011 ازداد وضع سوريا سوءا في مؤشر الدول الفاشلة؛ حيث اصبحت عام 2012 من أول 23 دولة فاشلة في العالم، وفي عام 2013 من أول 21 دولة فاشلة في العالم، وفي عام 2014 من أول 15 دولة فاشلة في العالم، وفي عام 2015 من أول 9 دول فاشلة في العالم، وفي عام 2016 من أول 6 دول فاشلة. وبذلك صنف مؤشر الدول الفاشلة لعام 2016 سوريا ضمن أعلى ست دول تواجه إنذارا شديداً بانهييار الدولة؛ حيث تقدم وضع سوريا على المؤشر 3 نقاط عن العام 2015، وهو ما يعكس استمرار تدهور الأوضاع السورية في جميع مؤشراتها منذ عام 2011، خاصة وأن الصراع في سوريا أصبح أكثر تعقيداً ليصل إلى مرحلة الحرب الأهلية وصراع اقليمي ودولي على الارض السورية. وما اسفرت عنه لغاية الان مئات ألوف الضحايا من القتلى والجرحى والمعاقين، والمختفين والمعتقلين والملاحقين، والمبعدين والنازحين واللاجئين، فضلا عن خسائر تقدر بعشرات بلايين الدولارات في الممتلكات الشخصية والعامه وفي البني التحتية، والخسائر التي لا تقدر في معنى الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي والصحة النفسية.

أبرز عناصر فشل الدولة السورية عام 2016: (28)

إن انهيار القانون والنظام، وفقدان الدولة ومؤسساتها لشريعية احتكارها استخدام القوة وفقدان سيطرتها على غالبية اقليمها، تصبح تكون غير قادرة على حماية مواطنيها، أو تستخدم القوة لإرهابهم، عدم القدرة على تلبية احتياجات المواطنين وتوفير الخدمات العامة الأساسية، تلاشي مصداقية الكيان الممثل للدولة خارج حدودها، تصاعد الضغوط الديمغرافية والمرتبطة بها زيادة السكان، سوء توزيعهم، التوزيع العمري، النزاعات المجتمعية، الحركة العشوائية للنازحين في الداخل وما نتج عنها من أمراض، نقص المياه والغذاء، التنافس على الأرض وكذلك ازمة اللجوء للخارج، الميراث العدائي الناجم عن عدم العدالة، الاستثناء السياسي والمؤسسي، سيطرة أقلية على الأغلبية (سيطرة الأقلية العلوية على كل مفاصل الدولة)، الفرار الدائم والعشوائي (هجرة العقول، هجرة الطبقات المنتجة، الاغتراب داخل المجتمع)، تنديب معدلات التنمية الاقتصادية (عدم المساواة في التعليم والوظائف والدخل، ومستويات الفقر) وما نجم عنها من تزايد النزاعات الأثنية، التدهور الاقتصادي الحاد (مستوى الدخل، وسعر الصرف، ومعدلات الاستثمار، ومعدل النمو، والشفافية، والفساد، والعقوبات الدولية المالية)، فقدان شرعية الدولة (فساد النخبة الحاكمة، وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية، وضعف الثقة في المؤسسات وفي العملية السياسية، وانتشار جرائم ترتبط بالنخب الحاكمة)، التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة (فشل الدولة في تقديم وظائفها الجوهرية مثل: حماية الناس، والصحة، والتعليم، والتوظيف، وتمركز الموارد بالدولة في مؤسسات الرئاسة والقوات العسكرية والأمنية والبنك المركزي والعمل الدبلوماسي)، الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان (الحكم العسكري، وقوانين الطوارئ، والاعتقال السياسي، والعنف المدني، وغياب القانون، وتقييد الصحافة، وخوف الناس من السياسة)، تزايد الانتشاقات داخل النخب بالدولة (الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة، واستخدام النخبة الحاكمة لنعمة سياسية قومية وعرقية وطائفية ومذهبية)، تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين (التدخل العسكري أو شبه العسكري داخلياً في الدولة). فيما يلي استعراض لهذه المؤشرات بالتفصيل:

اولاً: المعايير والمؤشرات الاجتماعية**1. الضغوط السكانية**

- ازدياد الضغوط على السكان، وتشمل الضغوط: انتشار الامراض، التلوث البيئي نتيجة استخدام الاسلحة الكيماوية وغاز الكلورين، نقص الغذاء والدواء وسوء التغذية، ونقص المياه، ونقص السكان بسبب كثرة الضحايا واللجوء، وانخفاض حجم الشباب؛ لأن القتلى معظمهم من الشباب.

- كشفت الأرقام الرسمية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سوريا أن عدد السكان الذين يحملون الجنسية السورية وفقاً للأحوال المدنية بلغ 24.5 مليون نسمة وذلك في 1-1-2011. وأن عدد السكان المقيمين في سوريا وصل في منتصف عام 2011 إلى 21.124 مليون، فيما بلغت نسمة معدل النمو السكاني 2.45%. وبذلك فإن حوالي 3 مليون سوري كانوا يعيشون خارج سوريا قبل اندلاع الثورة. فيما أكدت تقديرات المكتب المركزي للإحصاء أن عدد السكان حتى منتصف العام 2015، تراوحت بين 18- 19 مليون نسمة كحد أقصى.⁽²⁹⁾

- ووفقاً لتقرير المعهد الملكي للشؤون الدولية البريطاني 2016 فقد انخفض عدد السكان بنحو 17% من 21 مليون نسمة إلى حوالي 17.5 مليون نسمة بسبب لجوء السكان إلى دول أخرى وارتفاع عدد الضحايا.⁽³⁰⁾

- ووفقاً للتقرير السنوي لمنظمة الاسكوا الصادر عام 2016 أدت السنوات الخمس للنزاع في سوريا إلى ما يقدر بنحو 2.3 مليون ضحية بين قتل وجريح، وإلى نزوح أكثر من 12 مليون شخص. وانخفاض "متوسط العمر في سورية من 70 سنة في عام 2010 إلى 55.4 سنة في 2014. كما اسفرت الهجمات التي استهدفت المنشآت الصحية عن فرار عدد كبير من الأطباء والعاملين في القطاع الصحي خارج البلاد، وبلغ عدد السكان للطبيب الواحد 1442 في العام 2015 مقابل 661 في العام 2010، كما انعكس التراجع في الخدمات الصحية على مؤشرات الصحة في البلاد؛ إذ بلغ معدل الوفيات 10.9 للألف شخص في العام 2015 مقابل 3.7 في العام 2010. وتأثرت العملية التعليمية جراء الأوضاع الكارثية، حيث توقفت الكثير من المدارس وتراجعت نسبة الأشخاص الذين لديهم إمكانية التعلم من 95 في المئة قبل الحرب إلى أقل من 50 في المئة في العام 2015. إضافة إلى أن 12.1 مليون سوري يفتقرون إلى المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي بشكل كاف، حيث خسرت البلاد نصف طاقتها في توفير المياه الصالحة للشرب في عام 2015 نتيجة الدمار الذي أصاب منشآت الضخ والأنابيب مما أدى إلى انخفاض حصة الفرد الواحد من المياه من 72 متراً مكعباً في 2011 إلى 48 في 2015. كما اشار التقرير إلى أن حوالي 18 منطقة في سوريا تقع تحت الحصار، إما من قبل النظام أو من فصائل معارضة وكتائب "إسلامية" أو تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش).⁽³¹⁾

2. اللاجئين والنازحون داخلياً

- الضغوط المرتبطة بنزوح السكان في الداخل السوري، تؤدي إلى الضغط على الخدمات العامة، وإمكانية ان تشكل تهديد أمني، وانتشار الامراض الناجمة عن النزوح، وعدم القدرة على الاستيعاب. كما شكلت قضية اللاجئين إلى الدول.

- تزايد حالة النزوح من المدن والقرى والأحياء المشتعلة إلى المناطق الأخرى الآمنة نسبياً، وما تتطلب مواجهة هذه الحالة من توفير السكن ومستلزمات المعيشة لهؤلاء. يضاف إلى ذلك انتشار العديد من المظاهر الخطيرة، كالقتل والخطف والتهديد والسرقة، التي تشجع أيضاً على النزوح والهجرة. وأوضحت أحدث إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن نصف عدد سكان سوريا قد تعرضوا للنزوح القسري، وتشير التقديرات إلى وجود 7.6 مليون نازحين داخل البلاد و4.8 مليون لاجئ مسجل (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2016). بالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد طلبات اللجوء إلى أوروبا التي قدمها السوريون 900 ألف طلب خلال الفترة من 2011 إلى شباط 2016. وأشارت تقديرات برنامج حماية اللاجئين (RP3) والبرنامج الإنساني (التابع للأمم المتحدة) إلى وجود 4.8 مليون لاجئ سوري في شباط 2016 في دول الجوار المضيفة فقط (مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا).⁽³²⁾

3. المظالم الجماعية

- سوريا دولة متعددة الاعراق والوثنيات ويشكل السنة العرب 70%، والسنة الأكراد حوالي 8% وأقل من 1% من السنة الشركس، وتبلغ نسبة الشيعة من العرب وسواهم 1%، العلويون العرب من 8 إلى 9%، أما الدروز من 2 إلى 3%، وهناك أقل من 1% من أقليات أخرى كاليزيدية والإسماعيلية وعدة آلاف من اليهود. أما المسيحيون الأرثوذكس فتبلغ نسبتهم حوالي 8%.⁽³³⁾

- منذ تولي حافظ الأسد رئاسة الجمهورية بانقلاب عسكري عام 1970 سيطرت الطائفة العلوية (التي لا تمثل أكثر من 8%) على جميع مفاصل الدولة السياسية والعسكرية والأمنية وتم التحالف مع بعض الأقليات الأخرى: الدروز والمسيحيين والشركس (تحالف الأقليات ضد الاغلبية السنية)، بينما تم تهميش واقصاء الاغلبية السنية والكردية، وتم تدمير مدينة حماه السنية عام 1982 عندما

طالببت بحقوق السنة. (34)

- تعمدت عائلة الأسد تحطيم الإرث المؤسساتي الضعيف الذي نشأ بعد الاستقلال وتحولت من دولة تأسست على الفكرة الجمهورية إلى دولة يمكن توريثها من الأب إلى الابن، فالرئيس مطلق الصلاحيات كما في دستوري عام 1973 وعام 2012، إذ يستطيع أن يمارس صلاحياته السوبر التنفيذية كاملة فضلاً عن التشريعية في ظل عدم انعقاد مجلس الشعب، فضلاً عن القضائية بوصفه رئيس مجلس القضاء الأعلى. وادى حكم الاستبداد الطويل لعائلة الاسد لتجريف وانهيار مؤسساتها الرسمية وتحطيم نسيجها الاجتماعي وتفككه باتجاه عصبية قبلية وطائفية وأثنية، وتعميق ذلك عبر تغيير البنى الاجتماعية وإقحام عناصرها في المناصب المهمة الأمنية والعسكرية، فالتركيبة الأمنية والعسكرية التي تقتصر في حكرها على طائفة محددة ستولد من دون أي شك طال الزمن أو قصر، مقاومة تهدف إلى تصحيح هذا الخلل السياسي والاجتماعي، وهذا بالضبط ما يفسر سبب اندلاع الثورة السورية وبيبرها، وهو محاولة تعديل هذا الخلل في التركيبة الاجتماعية والسياسية. (35)

- تشكيل وحدات عسكرية طائفية في معظمها (سرايا الدفاع، وسرايا الصراع، والوحدات الخاصة، وفرع المخابرات الجوية، وجمعية المرتضى وهي ميليشيا بغطاء ديني، وميليشا الشبيحة التي استباححت أملاك الناس، وفرضت الأتاوات عليهم قبل انطلاق الثورة، ثم سميت وحدات الدفاع الوطني في أثناء الثورة. وكذلك شعور غالبية الشعب السوري بالإقصاء والاضطهاد، وبأن كل من ينتمي إلى طائفة العلوية هو مواطن من درجة أولى، وأن الآخرين من الدرجة الثانية. (36)

4. الهجرة الخارجية (هجرة الأدمغة)

قبل اندلاع الثورة السورية 2011 وحسب مكتب الاحصاء المركزي السوري بلغت الهجرة الخارجية أكثر من 3 مليون سوري، وبعد الثورة ازدادت هجرة الكثير من الكفاءات العالية خلال فترة الحرب إلى دول أكثر استقراراً من جميع النواحي وهذا ما عملت عليه بعض الدول في تقديم مختلف الخدمات لهم بهدف استقطاب تلك الكفاءات للاستفادة من خبراتها. (37)

هجرة الأدمغة يؤدي إلى فقدان سوريا لرأس المال البشري المهم في التنمية البشرية، فقد احتلت سوريا في مؤشر تقارير التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مراكز متأخرة، ففي عام 2011 كان مركزها 119 من أصل 185 دولة، وعام 2013 احتلت المركز 166 من أصل 186 دولة، وعام 2014 احتلت المركز 118 من أصل 187 دولة، وفي عام 2015 أصبح مركزها الأسوأ 134 من أصل 188 دولة. (38)

ثانياً: المعايير والمؤشرات السياسية والعسكرية

5. شرعية السلطة

- النظام السوري نظام ديكتاتوري يفتقد للشرعية الشعبية نظام حكم الفرد الواحد والأقلية الطائفية، وصل للسلطة بانقلاب عسكري عام 1970 وحكم سوريا منذ ذلك التاريخ بالحديد والنار والاجهزة الامنية المتعددة ونظام الحزب الواحد وقيد الحريات من خلال قانون الطوارئ، وركز مفاصل السلطة الرئيسية بيد الطائفة العلوية، وجود مؤسسات برلمانية وحزبية شكلية، وانتخابات شكلية، وتحويل الجمهورية إلى وراثة من الأب إلى الابن، وغياب المشروع المشترك الذي تجتمع عليه السلطة الحاكمة والشعب معاً. وتجميع السلطات كلها في يد رأس السلطة (39)

- الفساد: متغلغل في جميع مفاصل الدولة السورية قبل الثورة وبعدها، فحسب مؤشر الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية احتلت أعلى الدرجات في قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم، علماً أنه كلما ارتفعت الدرجة كلما ارتفع مؤشر الفساد: (40)

أوضاع سوريا في مؤشر الفساد 2010 - 2015

العام	عدد الدول	الدرجة
2010	178	127
2011	182	129
2012	174	144
2013	175	168
2014	174	159
2015	168	154

المصدر: تقارير منظمة الشفافية الدولية من 2010 - 2015.

- المشاركة السياسية: المشاركة نتيجة الخوف من اجهزة النظام.
- العملية الانتخابية: شكلية
- مستوى الديمقراطية: مظاهر شكلية.
- الاقتصاد غير المشروع: يعمل (17%) من السكان الناشطين اقتصاديا في الأنشطة غير المشروعة ضمن الاقتصاد غير الرسمي، مثل: التهريب والاحتيال والسرقة والنهب والاتجار بالأسلحة والبشر والقتال، وتجارة المخدرات والرشوة وغسيل الاموال، وهي منتشرة في سوريا قبل وبعد الثورة وبتورط المسؤولين السوريين.⁽⁴¹⁾
- الاحتجاجات، والمظاهرات: أحداث حماة عام 1982 حسمت بالقوة العسكرية، وبداية الثورة السورية كانت المظاهرات سلمية تم التعامل معها بالحل العسكري والأمني ولا زالت مستمرة.
- الصراع على السلطة: حدث داخل النظام وداخل الطائفة العلوية صراع على السلطة، وتم حسمه بالحديد والنار من قبل حافظ الأسد لصالحه وأسرته فقط.

6. الخدمات العامة

- من وظائف الدولة تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الصرف الصحي وغيرها. وتشمل: حفظ الأمن والنظام، ومكافحة الجرائم، وتقديم خدمات التعليم ومحو الأمية/ معرفة القراءة والكتابة، وعمل البنية التحتية، والرعاية الصحية، والهواتف وخدمة الانترنت، وتوفير الطاقة، وخدمات الطرق.
- بعد مرور خمس سنوات على نشوب الأزمة في سورية، وتصاعد حالة العنف والتخريب والأعمال العسكرية في عدد متزايد من المدن والمناطق السورية وتدمير المرافق الإنتاجية والخدمية الحيوية في الداخل، كخطوط نقل الغاز والنفط والكهرباء والسكك الحديدية والطرق البرية الرئيسة ووسائل النقل العامة والخاصة للركاب والبضائع، والمعامل والمرافق العامة. وكذلك إلحاق دمار هائل في أصول البلاد العامة والخاصة، بما في ذلك البنية التحتية للصحة والتعليم والطاقة والمياه والصرف الصحي والزراعة والنقل والإسكان وغيرها من البنى التحتية. وأشار تقرير تقييم الأضرار والاحتياجات الصادر عن البنك الدولي (الذي أجري في مراكز ست محافظات هي حلب ودرعا وحماه وحمص وإدلب واللاذقية) أن إجمالي الأضرار التي لحقت بالمدن الست تتراوح بين 3.7 مليار دولار و4.5 مليار دولار [كانون الأول 2014]. وأشارت تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات إلى أنه على مستوى الدولة ككل، بلغت قيمة الدمار الذي لحق بالبنية التحتية المادية 75 مليار دولار. ونقل البنك الدولي عن "المركز السوري لأبحاث السياسات" أن كلفة الدمار في البنى التحتية بلغت 75 مليار دولار (66 مليار يورو). وتوقع رئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم، في نيسان 2016، وصول تكاليف إعادة إعمار المناطق التي تدمرت في سوريا إلى 180 مليار دولار، بينما الرئيس بشار الأسد، قدر خلال شهر اذار 2016 كلفة اعادة الاعمار، نحو 200 مليار دولار.⁽⁴²⁾

- تدهور القطاع الصحي، حيث توقفت كثير من المشافي عن العمل، وبقي 170 مستشفى من أصل 493 في العام 2010 أي 34 في المئة خارج الخدمة، فيما تعمل 69 مستشفى (14 في المئة) في شكل جزئي، في حين تعرض 165 مشفى للدمار بحلول العام 2015. كما تأثرت العملية التعليمية جراء تدمير الاف المدارس، حيث تضرر قطاع التعليم بشكل ملفت للانتباه تمثل في حدوث انهيار كامل لـ 3994 مدرسة، وانهيار جزئي لقرابة 2423 مدرسة، علاوة على تحول ما يربو عن 1200 مدرسة أخرى إلى سجون ومعقلات ومراكز تعذيب. ولحق ايضا دمار بمنشآت الضخ وانابيب المياه وخدمات الصرف الصحي، حيث خسرت البلاد نصف طاقتها في توفير المياه الصالحة للشرب في عام 2015.⁽⁴³⁾

7. حقوق الانسان وحكم القانون

- قبل اندلاع الثورة السورية كان سجل سوريا في مجال حقوق الإنسان سيئا، وتشمل غياب الحريات:- حرية الصحافة، والحريات المدنية، والحريات السياسية. وكذلك كثرة السجناء السياسيين وسوء أوضاع السجون والاضطهاد الديني والتعذيب والاعدام. أما بعد الثورة فإن انتهاكات حقوق الانسان وفقا للتقرير السنوي الصادر عن منظمة العفو الدولية 2016/2015 والتقرير الصادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش 2016، تمثلت بارتكاب القوات الحكومية والمليشيات الشيعية العراقية واللبنانية الموالية لها من جهة، والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة من جهة أخرى، ما بين 2011 و2015، جرائم حرب وخروقات أخرى للقانون الدولي الإنساني، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، في النزاع الداخلي المسلح، دونما خشية من العقاب:⁽⁴⁴⁾
- قيام القوات الحكومية وحزب الله اللبناني ومليشيات عراقية بشن هجمات عشوائية وهجمات استهدفت المدنيين مباشرة، بما في ذلك قصف مناطق سكنية مدنية ومرافق طبية، بالمدفعية والهاونات والبراميل المتفجرة وبالأسلحة الكيميائية وغاز الكلورين، أدت إلى

قتل مدنيين على نحو غير مشروع. وفرضت القوات الحكومية كذلك عمليات حصار مطولة، فحاصرت المدنيين وحرمتهم من الطعام والرعاية الطبية وسواها من أساسيات البقاء. وقبضت قوات الأمن على آلاف الأشخاص واحتجزتهم تعسفاً، بمن فيهم ناشطون سلمييون ومدافعون عن حقوق الإنسان وعاملون في المساعدات الإنسانية وإعلاميون وأطفال. وأُخضع بعض هؤلاء للاختفاء القسري وآخرون للاعتقال المطول أو لمحاكمات جائرة. وقامت قوات الأمن بصورة منهجية بتعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم؛ فتوفي آلاف المعتقلين نتيجة للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. كما استمر العمل بعقوبة الإعدام وتطبيقها على جرائم عديدة.

- ارتكاب الجماعات المسلحة، داعش وغيرها، جرائم حرب وخروقات أخرى للقانون الدولي الإنساني، وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، استخدام الأسلحة العشوائية والهجمات المباشرة على المدنيين، عمليات قتل غير مشروع، تورط في عمليات اختطاف واحتجاز للرهائن.

- مارست قوات الإدارة الذاتية بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في شمال سوريا، عمليات ترحيل مجموعات سكانية قسراً من قرى وبلدات ومنعت الأهالي النازحين من العودة إلى ديارهم، كما قامت بعمليات قبض واعتقال تعسفية.

- تسببت الهجمات على أيدي قوات الائتلاف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة منذ أيلول 2014، ضد "داعش" وجماعات مسلحة أخرى بعينها، في شمال وشرق سوريا. إلى إصابات في صفوف المدنيين.

- تسبب التدخل العسكري الروسي في النزاع لدعم الحكومة السورية، منذ أيلول 2015، إلى قتل المئات من المدنيين وهدم مئات المنازل والمستشفيات وتشريد المزيد من السكان.

- تسبب النزاع المتواصل بنزوح جماعي للسكان، ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، كانت الحرب قد تسببت بوفاة 250 ألف شخص، وأجبرت 7.6 مليون شخص على النزوح داخلياً، وأدت إلى أن يصبح ما يربو على 4.6 مليون شخص في عداد اللاجئين خارج البلاد. واجتاز ما لا يقل عن 500 ألف من اللاجئين السوريين البحر والبر قاصدين أوروبا.

8. الأجهزة الأمنية والعسكرية

النظام السوري نظام بوليسي، إذ يوجد في سوريا حوالي 15 جهازاً أمنياً مسيطراً عليها من قبل الأقلية العلوية الحاكمة. وكذلك تم تشكيل وحدات عسكرية من الأقلية العلوية لحماية النظام وتولي مسؤولية قمع الثورة. فيما يلي أبرز أشكال تدخل الأجهزة العسكرية والأمنية: (45)

- لجأ النظام وأجهزته العسكرية والأمنية والمليشيات الشيعية اللبنانية والعراقية إلى استخدام الحلول العسكرية لقمع الثورة السورية التي بدأت باعتبارها ثورة شعبية، وسلمية، وتعامل النظام مع الثورة بطريقة عنيفة واستتصالية، وهو ما ظهر في مواجهته الوحشية للمتظاهرين، بمختلف صنوف الأسلحة وسلاح الطيران، وعصابات الشبيحة، والاعتقالات العشوائية ولا زالت العمليات مستمرة.

- تشمل الضغوط: استمرار الصراع الداخلي والحرب الأهلية، رغم الهدنة الهشة، وانتشار مختلف صنوف الأسلحة الخفيفة والثقيلة، وأنشطة تمرد والصراع المذهبي والطائفي، والتفجيرات والتدمير والقتل في كل مكان والاعتقال والاختطاف.

- الوفيات الناجمة عن الصراع: تجاوزت تقديرات أعداد القتلى 250 ألف قتيل (وفق تقديرات الأمم المتحدة)، في حين ذكر تقرير صدر مؤخراً عن المركز السوري لبحوث السياسات أن عدد القتلى بلغ 470 ألفاً. كما أصيب 1.2 مليون شخص وتجاوز عدد المشردين هذا الرقم. (46)

- أدت السنوات الخمس للنزاع في سوريا إلى ما يقدر بنحو 2.3 مليون ضحية بين قتيل وجريح، وإلى نزوح أكثر من 12 مليون شخص. (47)

9. تصدع النخب

- اشتراك القيادات المحلية والوطنية في الصراع وسياسة حافة الهاوية من أجل الحصول على مكاسب سياسية وتشمل الضغوط: (48)

- الصراع على السلطة: تمكن النظام السوري من تصفية كل من يشك بولائه من المسؤولين السياسيين والعسكريين خاصة من أبناء الطائفة العلوية وغيرهم من الطوائف الأخرى (اغتيال، تفجير، ادعاء بانتحار بعضهم... الخ). كذلك وضع بعض الشخصيات تحت الإقامة الجبرية (نائب الرئيس /فاروق الشرع).

- المنشقين: منذ بدء الثورة حدثت انشقاقات كثير في صفوف القوات المسلحة وفي صفوف بعض السياسيين.

- انتخابات معيبة (غير نزيهة) سواء التي جرت قبل الثورة أو في أثنائها.

- المنافسة السياسية ستستمر في صفوف النظام خاصة مع التوجهات الدولية بإيجاد حل سياسي للامنة السورية والسعي لتشكيل حكومة انتقالية.

10. التدخل الخارجي

بعد مرور خمسة أعوام على الثورة السورية وخسارة النظام أكثر من 80% من الأراضي، تحول الوضع من صراع داخلي لإسقاط النظام إلى صراع إقليمي وحرب بالوكالة على النفوذ في سوريا وإلى صراع دولي، ومركزاً للإرهاب الدولي، وصراع مذهبي (شيعي - سني). وعندما تتقاسم الدولة عن الوفاء بالتزاماتها المحلية والدولية، قد يدفع جهات خارجية للتدخل في الشؤون الداخلية. فعلى صعيد القوى الداخلية المتصارعة تتقاسم الجغرافيا السورية أربع قوى رئيسية تسيطر عسكرياً على أجزاء من البلاد، هي: قوات النظام، وكتائب المعارضة المسلحة، وتنظيم الدولة، وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي. فيما يلي أشكال التدخل الخارجي:⁽⁴⁹⁾

- التدخل الإيراني المباشر في الأزمة السورية لصالح النظام من خلال إرسال قوات من الحرس الثوري والمليشيات الموالية لها: حزب الله اللبناني، مليشيات شيعية عراقية وأفغانية وباكستانية وغيرها.

- التدخل العسكري الروسي المباشر بالقصف الجوي والصاروخي الذي بدأ في 2015/9/30 لصالح النظام، وتم استئجار قاعدة حميم البرية، إضافة إلى وجود الروس في قاعدة طرطوس البحرية، وعلى الرغم من إعلان الروس سحب جزءاً من قواتهم، إلا أن الواقع عكس ذلك، فلا زالوا موجودين عسكرياً ويساهمون في العمليات العسكرية لصالح النظام، وتم تأمين وحماية معقل الطائفة العلوية في الساحل.

- التدخل الجوي لقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الذي يستهدف داعش بالتعاون مع القوات الكردية السورية.
- الإرهاب الذي تقوده داعش على الأراضي السورية، ومنها انطلق إرهابها إلى باقي دول العالم. وقدر مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية "دي أن أي"، جيمس كلاير، خلال مؤتمر الأمن الدولي في ميونيخ شباط 2016، وجود 38 ألف مسلح أجنبي، بما في ذلك 6900 منهم سافروا من الدول الغربية إلى سوريا منذ اندلاع الصراع في عام 2012، مشيراً إلى أن المسلحين توجهوا إلى سوريا قادمين من 120 بلداً على الأقل.

- أصدر معهد السلام والاقتصاد/ IEP (مؤسسة بحثية أمريكية - جامعة ميريلاند، تعنى بدعم السلام والاستقرار في العالم)، حزيران 2016/ تقريره العاشر لمؤشر السلام العالمي، قيم فيه 163 دولة، وقيس المؤشر السلام العالمي باستخدام ثلاثة معايير: مستوى الأمن والأمان في المجتمع، ومستوى الصراع المحلي والعالمي، ودرجة التزود بالقوى العسكرية. وحصدت سوريا آخر مرتبة في قائمة الـ 163 دولة. كما أشار "مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2015" الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام، إلى أن سوريا جاءت بالمرتبة الخامسة من بين 163 دولة التي تعرضت لعمليات إرهابية. وأن عدد المقاتلين الأجانب المتدفقين لسوريا بلغ نحو 30,000 مقاتل من 100 دولة.⁽⁵⁰⁾

المعايير والمؤشرات الاقتصادية

كان وضع الاقتصاد السوري قبل الثورة السورية وفق دراسة قسم البحوث والدراسات في الجزيرة نت بتاريخ 2005/3/24 على النحو التالي: ⁽⁵¹⁾

- إجمالي الدخل القومي 58 مليار دولار.
- دخل الفرد السنوي 3 الاف دولار.
- معدل التضخم بلغ 1.5%.
- القوى العاملة 4.97 ملايين نسمة.
- معدل البطالة 20%.
- تبلغ ميزانية الدولة 6 مليارات دولار.
- إجمالي النفقات 7 مليارات دولار.
- تنتج سوريا بعض المحاصيل مثل القمح والشوفان والقطن والعدس والزيتون.
- تنتوع فيها بعض الصناعات مثل النفط والمنسوجات والأغذية والتبغ والتعدين.
- الصادرات السورية 5.143 مليارات دولار، وتتركز في النفط الخام والمنتجات البترولية والفاكهة والخضروات والملابس واللحوم الحية.
- الواردات 4.845 مليارات دولار وتتنوع بين معدات النقل والآلات والطاقة الكهربائية والمنتجات المعدنية والكيميائية وغير ذلك. فيما يلي أبرز مؤشرات الاوضاع الاقتصادية بعد الثورة:

11. التنمية الاقتصادية غير المتوازنة

- التنمية الاقتصادية غير متوازنة في سوريا قبل الثورة وبعدها نتيجة لوجود فوارق عرقية ودينية وإقليمية، وتشمل:- عدم العدالة في توزيع الخدمات بين الريف والحضر، والمحابة في توزيع مكتسبات التنمية للمناطق العلوية، وعدم العدالة في فرص الوصول إلى الخدمات والوظائف، وانتشار الأحياء الفقيرة والمهمشة، وسيطرة الأقلية الحاكمة على الثروة النفطية وعدم إدخالها في خزينة الدولة.⁽⁵²⁾

12. الفقر والتدهور الاقتصادي

- يعاني الاقتصاد السوري في الأساس من مشاكل رئيسية، أهمها: تدمير البنية التحتية والقدرة الإنتاجية للبلاد، وتدفق الموارد المالية والبشرية خارج سورية، وتجزئة الأراضي وتعطل شبكات التجارة والأعمال، وانهيار مؤسسات الدولة والخدمات في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، فضلاً عن العقوبات الغربية.

- الفقر والتدهور الاقتصادي يجعل الدولة عاجزة عن تزويد المواطنين بالخدمات. فبعد مرور خمس سنوات على نشوب الأزمة في سورية، يمكن تلخيص المشهد الاقتصادي والاجتماعي الراهن اليوم في سورية كما يلي: توقف العديد من المنشآت الصناعية والخدمية، وانتقال عدد منها إلى البلدان المجاورة، تراجع الإنتاج الزراعي، وخاصة المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، كالقمح والقطن والشمندر السكري. وارتفاع نسبة البطالة بسبب إغلاق المعامل وتوقف النشاط الاقتصادي، وارتفاع نسبة التضخم (ارتفاع الأسعار ارتفاعاً غير مسبوق نتيجة انخفاض قيمة العملة الوطنية)، وتدمير قطاع السياحة، استنزاف الاحتياطي من النقد الأجنبي، وتراجع القدرة على التصدير سواء أكان بالنسبة للنفط أم للمنتجات الصناعية والزراعية الأخرى، وضعف السيولة النقدية لدى الحكومة حتى بالنسبة لتسديد الرواتب والأجور نتيجة زيادة الإنفاق الأمني والعسكري وانخفاض الإيرادات الحكومية بسبب توقف تصدير النفط وعدم تسديد.⁽⁵³⁾

- أشار تقرير منظمة الاسكوا(2016) إلى أن 18 مليون سوري يعيشون "تحت خط الفقر الاعلى"، وسوريا تواجه احتمالات المجاعة لأول مرة في التاريخ الحديث، حيث إن 83.4% من سكان سوريا تحت خط الفقر، مقابل 28% في العام 2010، وهناك 13.5 مليون شخص، من بينهم 6 ملايين طفل في حاجة إلى مساعدة إنسانية في سورية أواخر عام 2015. كما تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 55 في المائة، وقدرت مجمل الخسائر التي تكبدتها سوريا في السنوات الخمس للنزاع بما يقارب الـ 259.6 مليار دولار. وتراجع الناتج المحلي الإجمالي للزراعة في سوريا بنسبة 60 في المئة بين العامين 2010 و2015.⁽⁵⁴⁾

- ركزت الحكومة السورية في سياستها الاقتصادية على الإنفاق العسكري، وقلصت من الإنفاق الاستثماري والجاري، ورفعت تكاليف الإنتاج، ما أدى إلى تراجع مستوى الاستهلاك 33.1% العام الماضي مقارنة مع العام 2014، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد والسلع المدعومة لعدة مرات، منها الخبز الذي ارتفع سعره ثلاث مرات والمازوت أربع مرات والكهرباء خمس مرات. ارتفاع معدل البطالة من 14.9% في 2011 إلى 52.9% نهاية العام الماضي، فبلغ عدد العاطلين عن العمل نحو 2.91 مليون شخص، منهم 2.7 مليون فقدوا عملهم خلال الأزمة، ما يعني فقدان مصدر رئيسي للدخل والتأثير في معيشة 13.8 مليون شخص. وبحسب المكتب المركزي للإحصاء السوري تجاوزت البطالة العامة 53%، ونسبة بطالة الشباب قاربت 70%. الدين العام الذي بلغ في العام 2015 نسبة 63% من إجمالي الناتج المحلي للعام نفسه.⁽⁵⁵⁾

- ارتفاع معدل التضخم نحو 120 في المائة في عام 2015 ويتوقع انه سيزيد بنسبة 25 في المائة في عام 2016. وازداد وضع الموارد العامة سوءاً منذ بداية الصراع. وارتفع العجز الكلي بالموازنة ارتفاعاً حاداً بمتوسط بلغ 12 في المائة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من 2011 إلى 2014، وتشير التقديرات إلى أن الوضع سيزداد سوءاً ليصل إلى 20 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 و18 في المائة في عام 2016. كما انخفض إجمالي الإيرادات إلى أدنى مستوى له لأقل من 7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من 2014 إلى 2015 بسبب انهيار إيرادات النفط وحصيلة الضرائب. وأحدث التراجع الحاد في عائدات النفط منذ النصف الثاني من عام 2012 ضغطاً على ميزان المدفوعات وسعر الصرف. وقد انخفضت إيرادات صادرات النفط من 4.7 مليار دولار في عام 2011 إلى ما يقدر بنحو 0.22 مليار دولار في عام 2014، وتشير التقديرات إلى أنها واصلت الانخفاض إلى 0.14 مليار دولار في عام 2015 إذ تقع معظم آبار النفط السورية تحت سيطرة قوات داعش. كما تراجع إجمالي الاحتياطيات من العملات الصعبة بشدة من 20 مليار دولار في نهاية عام 2010 إلى 700 مليون دولار في نهاية عام 2015. وقد تسبب تدهور إيرادات الصادرات وتراجع الاحتياطيات الدولية في انخفاض حاد في قيمة الليرة السورية، وكان سعر صرف الليرة السورية في العام 2010 يبلغ 47 ليرة للدولار الواحد، والان(شهر ايار 2016) انخفضت إلى 625 ليرة للدولار. وتقدر الأمم المتحدة أنه لا بد من استثمار 158 مليار يورو لإعادة إجمالي الناتج الداخلي إلى مستواه قبل النزاع.⁽⁵⁶⁾

- بالنسبة للمديونية السورية، فلا توجد ارقام دقيقة حولها، وترددت ارقام بين 13 مليار دولار و20 مليار دولار، ازدادت بعد اندلاع

الأزمة وهي في معظمها ديون لصالح روسيا وايران. اما وضع سوريا في مؤشر الحريات الاقتصادية، الذي تصدره مؤسسة هيرتيج الأمريكية الدولية، فهي من أسوأ عشرة دول. ويعتمد تصنيف مؤشر الحرية الاقتصادية على عشرة معايير تدخل ضمن مؤشر سلطة القانون والنظام القضائي وحرية الملكية، وحجم الحكومة، والكفاءة التنظيمية، والأسواق المفتوحة وحرية ممارسة أنشطة الأعمال وحرية العمل وبيروقراطية الأعمال وتكلفة استكمال متطلبات التراخيص وأحكام العمالة وحرية النقد والتجارة. وبالنسبة لوضع سوريا في مؤشر التنافسية الدولية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، فوضع سوريا قبل الأزمة سيء وازداد سوءا بعد الأزمة، ولم تعد سوريا تخضع لهذا المؤشر بعد عام 2013 لعدم توفر البيانات. ويبدو أن الاقتصاد السوري يسير في طريق التدهور السريع؛ إذ تشير جميع المؤشرات إلى أن الاقتصاد السوري مستمر في الانزلاق، كما أنه من المرجح أن يتسارع التدهور في عام 2016 لأسباب عديدة، أبرزها استمرار الحرب، ونتائجها السلبية على جميع القطاعات.⁽⁵⁷⁾

تقييم وضع سوريا وفقا لمؤشرات الدول الفاشلة

على ضوء الواقع والمؤشرات والتقارير الدولية أعلاه يمكن القول إن سوريا كانت دولة هشة وفاشلة، وبعد مرور أكثر من خمس سنوات على الأزمة السورية، يبدو أنها أصبحت تعيش ضمن ظروف الدولة المنهارة أو المفككة، والذي يحافظ على الوضع القائم حاليا هو البعد الإقليمي والدولي فقط، ومن مؤشرات سوريا كدولة منهارة أو مفككة:

- أصبحت مجرد تعبيرًا عن كيان جغرافي بدون شرعية داخلية أو خارجية.
- غياب تام لسلطة الدولة عن أكثر من 75% من اراضي الدولة والمعايير الدولية، وفقدان احتكار الدولة لشرعية استخدام القوة، ودخول النظام في حرب مع الأغلبية السنية.
- انعدام الأمن وظهور الميلشيات والجماعات المسلحة في كل مكان وعجز الدولة عن حماية شعبها وتوفير الخدمات الاساسية، واقتصار هذه الخدمات على مناطق الطائفة العلوية.
- أصبح أكثر من نصف سكان سوريا (12) مليون سوري إما نازحين في الداخل (7.6) مليون، أو لاجئين في الخارج (4.8) مليون.
- ارتفاع حجم الضحايا، وفق التقارير الدولية 2016 (2.3) مليون بين قتل وجريح ومعتوق.
- تدمير الاقتصاد السوري وتدمير البنية التحتية، فحسب التقارير الدولية:
- قُدرت الخسائر التي تكبدها الاقتصاد السوري ب(259) مليار دولار.
- قُدرت خسائر البنية التحتية ب (75) مليار دولار.
- 18 مليون سوري تحت خط الفقر.
- تراجع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 60%.
- ارتفاع نسبة البطالة ما بين 55% - 70%.
- ارتفاع نسبة التضخم الى 120% وهذا يفسر ارتفاع السلع الاساسية.
- تراجع الاحتياطي من العملة الصعبة من 20 مليار دولار قبل الأزمة إلى 700 مليون دولار، مما أدى إلى انهيار سعر صرف الليرة السورية حاليا 625 ليرة مقابل الدولار.
- ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة والمديونية الخارجية بسبب كلفة الحرب الاهلية وانخفاض عائدات النفط والضرائب والجمارك.
- 20% من النشاط الاقتصادي غير مشروع:تجارة اسلحة، تجارة مخدرات، التهريب، تجارة العملة في السوق السوداء، وغسيل الاموال، وتجارة البشر، السرقة والنهب، الخ
- قُدرت كلفة اعادة اعمار سوريا ب(180 - 200) مليار دولار.
- وجود حوالي 40 ألف مسلح أجنبي على الأراض السورية مما جعل سوريا مركزا للإرهاب العالمي.
- أصبحت سوريا مركزا ومسرحا للصراع والتدخل الإقليمي والدولي والحرب بالوكالة.
- الانقسام الحاد بين مكونات المجتمع السوري(طائفي، عرقي، مذهبي، ديني).
- تصنيف سوريا بمؤشر الدولة الفاشلة عام 2015 كأفضل أول 9 دول في العالم، وأنها تواجه إنذارا شديدا بانهايار الدولة.كما جاء تصنيف سوريا في المؤشرات الدولية الأخرى بأنها من أسوأ دول العالم في مختلف المجالات.

الخاتمة

كانت سوريا منذ بداية تسلّم حكم عائلة الأسد عام 1970 دولة هشّة وضعيفة بالمعنى السياسي والاجتماعي والمؤسّساتي، وكانت مؤشرات فشلها أكثر بكثير من مؤشرات قدرتها على النمو والتحول الديمقراطي، فقد قامت شرعية الحكم على القوة واستلام السلطة بانقلاب عسكري وافتقد النظام للشرعية الشعبية، وكوّس سلطة حكم الفرد الواحد والأقلية الطائفية، وتم تسليم كل مفصل الدولة بأجهزتها العسكرية والامنية لطائفته العلوية بالتحالف مع اقليات اخرى، الدروز والمسيحيين والشركس (تحالف الاقليات ضد الاغلبية). وفي المقابل تم تهميش واقصاء وتهميش الطائفة السنية ذات الاغلبية، وتم تقييد الحريات العامة من الحكم بقانون الطوارئ، واصبحت سوريا دولة بوليسية بكثرة وتعدّد اجهزتها الامنية التي مارست كل انواع القمع وانتهاكات حقوق الانسان والاعتداء على كرامات الناس. كما تم تحويل الجمهورية الى نظام وراثي بعد وفاة حافظ الاسد وتسليم ابنه الحكم. والذي اطال عمر النظام في تلك الفترة هو طبيعة النظام الدولي والحرب البارد والصراع بين القطبين الغربي والشرقي والدعم السوفيياتي آنذاك للنظام السوري. إضافة الى استغلال النظام السوري موضوع الصراع العربي الاسرائيلي والشعارات القومية لتعزيز قبضته في الداخل.

وقبل اندلاع الثورة السورية عام 2011، كانت جميع المؤشرات الدولية المختلفة (مؤشر الدول الفاشلة، ومؤشر الفساد، ومؤشر الحريات الاقتصادية، ومؤشر التنافسية العالمية، ومؤشر التنمية البشرية، ومؤشر التقارير الحقوقية: منظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، وتقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) تؤشر إلى إن سوريا دولة فاشلة في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وجاءت أحداث الربيع العربي لتثبت صحة التقارير الدولية حول تدهور الأوضاع المختلفة في سوريا، وأصبحت سوريا أكثر الدول العربية نموذجاً للدولة الفاشلة؛ نظراً لما تتعرض له منذ أكثر من خمس سنوات من دمار لمؤسسات الدولة، وللبنية التحتية، والمجتمع السوري نفسه، والانقسام الطائفي والعرقى والديني والمذهبي، وكذلك حجم الخسائر البشرية والاقتصادية، وقضية اللجوء للخارج والنازحين في الداخل. وأصبحت مسرحاً للصراع والتدخل الدولي والإقليمي والحروب بالوكالة ومركزاً للإرهاب الدولي، وعليه فإن الصراع في سوريا لا يمكن حسمه عسكرياً من أي طرف لوجود قوى إقليمية ودولية لها مصالح في بقاء الصراع قائماً.

وقد أجابت الدراسة عن السؤال المتعلق بماهية الأبعاد النظرية لمفهوم الدولة الفاشلة؟ وما أهم المؤشرات الاساسية ضمن إطار هذا المفهوم؟، وبالتحليل الرقمي أجابت الدراسة عن الحالة السورية كدولة فاشلة بالمعنى الدقيق وفق المؤشرات والمعايير الدولية الصادرة عن صندوق السلام، وما المراحل التي وصلت إليها؟ وفق تلك المؤشرات، كما أجابت الدراسة عن فرضيتها التي مفادها أن الدولة السورية تعد دولة فاشلة، وقد وصلت إلى مراحل متقدمة وفق المؤشرات الواردة في مفهوم الدولة الفاشلة.

ضمن هذا السياق وصراع المصالح وتعقيد الحل على الأرض دخلت سوريا في مآهات كبرى نستطيع تمييز سيناريوهات للحل فيها، وذلك وفق مجريات الأمور على الأرض وهذه السيناريوهات:

السيناريو الأول: المصالحة السياسية بين النظام والأطراف، والتنظيمات العسكرية على الأرض ويقود هذا إلى: وحدة الاراضي السورية، ووقف العمليات القتالية، واضعاف الجماعات المتشددة، ويتطلب هذا وجود إرادة دولية من القوى الدولية والإقليمية، مع احتمالية تنحي بشار الأسد واستبداله بزعيم آخر، والحفاظ على وحدة سوريا.

السيناريو الثاني: التقسيم، ويستند إلى التخلي عن وحدة الدولة، وتقسيماها إلى عدة دويلات طائفية أو عرقية مناطق سنية، وعلوية، وكردية، وهذا يقود إلى تعميق الانقسام الاجتماعي، ويزور حواضن للقوى المتشددة، وبالتالي بقاء الصراع قائماً دون انتصار لطرف على الآخر، وهذا ما هو متوقع على المدى القريب.

وعلى ضوء ذلك فإن ما يحافظ على الوضع القائم حالياً في سوريا هو تدويل الأزمة المتمثل بالصراع الدولي والإقليمي على النفوذ في سوريا، وكذلك الاتفاق الدولي على أولوية الحرب على الإرهاب والنظر في سوريا.

وبالتالي أصبح سيناريوهات حل الأزمة السورية مرتبطاً بالتوصل إلى تفاهات دولية وإقليمية، علماً بأن هناك مصالح متناقضة ومعقدة بين هذه الأطراف، مما يؤشر إلى إطالة أمد الصراع على المديين القصير والمتوسط إلى أن تتحقق هذه التفاهات.

المصادر والمراجع

- (1) راضي، اشرف (2004)، الدولة الفاشلة والامبرالية الجديدة - السودان انموذجا، موقع سودانيز. <http://sudaneseonline.com/board/95/msg>
- (2) العطار، حسن (2015)، الدولة الفاشلة والهش، ايلاف، 20/1/2015. <http://elaph.com/Web/opinion/2015/1/975705.html#sthash.BP3AfQ91.dpuf>
- (3) مصطفى، احمد محمود(2015)، مراكز متقدمة: اوضاع الدول العربية على مؤشر الدول الفاشلة 2015، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 3/9/2015.
- (4) روتبرج، روبرت (2002)، الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية، فصلية واشنطن، Rotberg, Robert I. "The New Nature of Nation-State Failure." *Washington Quarterly* 25, no. 3 (Summer 2002): 85-96
- (5) رضوان زيادة، كيف تحولت سورية من دولة مارقة الى دولة فاشلة؟ المستقبل، بيروت ع5200، 7 تشرين ثاني 2014. <http://www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?Type=NP&ArticleID=638295>
- (6) العنبر، اياد ويعقوب، اسحاق (2014)، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة، العراقية-المجلات الاكاديمية العلمية، المجلد (1)، العدد(19)، ص157-ص188.
- (7) بشير، احمد شيخ (2010)، الدولة الفاشلة في العلم العربي، الصومال نموذجا <http://arabic.alshahid.net/studies-researches/19171>
- (8) فلمنج، توماس (2012)، الفساد والدولة الحديثة الفاشلة.
- Thomas Fleming (2012) The corruption and failure of the modern state. Read more: <http://www.dailymail.co.uk/debate/article-2151222/The-corruption-failure-modern-state.html#ixzz4EJN6Uqz5>
- (9) عبد الرضا، اسعد طارش (2015)، الدولة الفاشلة، دراسة لحال الدول العربية الحديثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ط1.
- (10) ابو عمرة، رنا (2014)، امريكا والدولة الفاشلة، دار ميريت للنشر، القاهرة، ط1.
- (11) خماتش، نبال(2004)، امبراطورية الاكاذيب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، ص131-132.
- (12) تشومسكي، نعوم (2007)، الدول الفاشلة، اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت. ص8
- (13) الخطيب، احمد(2014)، الدولة الفاشلة والضعيفة والقوية، موقع ساسا بوست الالكتروني. <http://www.sasapost.com/failed-and-weak-states/>
- (14) الزعبي، علي (2012)، الدولة الفاشلة، صحيفة القيس الكويتية، العدد14117.
- (15) روبرت رتبرج، الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية، مرجع سابق.
- (16) عبد الرضا، اسعد طارش (2015)، الدولة الفاشلة، دراسة لحال الدول العربية الحديثة، مرجع سابق، ص34-37.
- (17) احمد، بشار (2015)، سوريا ما بين الدولة الهشة والفاشلة، موقع صدى الشام. <http://www.sadaalshaam.net/addons/News/views/Default/Home/web/6307>
- (18) نعوم تشومسكي، مرجع سابق.
- (19) تقرير صندوق السلام، 2015. <http://library.fundforpeace.org/library/fragilestatesindex-2015.pdf>
- (20) العنبر، اياد ويعقوب، اسحاق (2014)، مرجع سابق.
- (21) روبرت روتبرج (2002)، الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية، فصلية واشنطن، ترجمة اشرف راضي، صحيفة البيان الاماراتية، 11/9/2002. انظر:
- https://muse.jhu.edu/login?auth=0&type=summary&url=/journals/washington_quarterly/v025/25.3rotberg.htm
- (22) أبوعمرة، رنا(2013)، تعثر انتقالي: أوضاع دول الربيع العربي في ضوء مقياس الدول الفاشلة، مجلة السياسة الدولية، (4-8-2013).
- (23) روبرت روتبرج وسيث كابلان، مرجع سابق.
- (24) روبرت روتبرج، الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية، مرجع سابق.

- انظر دراسة: السياسات الهشة: الدول الضعيفة في الشرق الأوسط الكبير، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورج تاون، الدوحة، قطر، 2012. <https://cirs.georgetown.edu/ar/research-cirs/research-initiatives>
- (25) مؤسسة صندوق السلام <http://global.fundforpeace.org/>
- (26) تقرير صندوق السلام 2015 و 2016.
- (27) تقارير صندوق السلام من عام 2005 - عام 2016 <http://fsi.fundforpeace.org/rankings:-> from 2005 to 2016
- (28) المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية - القاهرة، اوضاع الدول العربية في مؤشر الدول الفاشلة (2015، 2015/9/30).
- (29) تقارير مركز الاحصاء السوري / <http://www.cbssyr.sy>
- (30) بانر، ديفيد (2016)، الاقتصاد السوري لملمة ماتبقى، المعهد الملكي للشؤون الدولية البريطاني. <https://www.chathamhouse.org/publication/salvaging-syrias-economy>
- David Butter: Associate Fellow, Middle East and North Africa Programme - See more at: <https://www.chathamhouse.org/publication/salvaging-syrias-economy#sthash.4hwzynZm.dpuf>
- (31) تقريراً منظمة الاسكوا، 2016/4/28 "سوريا: خمس سنوات في خضم الحرب". <https://www.unescwa.org/ar/publications>
- (32) تقرير البنك الدولي، ربيع 2016، حول الاوضاع الاقتصادية في سوريا بعد خمس سنوات من الأزمة. <http://www.albankaldawli.org/ar/country/syria/publication/economic-outlook-spring-2016>
- والتقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية 2015 / 2016 <https://www.amnesty.org/ar/countries/middle-east-and-north-africa/syria/report-syria>
- (33) سوريا حقائق وارقام، الجزيرة نت، قسم الابحاث والدراسات، 2005/3/24.
- (34) عمار، رضوان، مازق الاسد: الانشقاقات المتصاعدة في صفوف العسكريين، مجلة السياسة الدولية، (2012/2/21).
- (35) روبرت روتبرج وسيث كابلان، كيف تحولت سوريا من دولة مارقة الى دولة فاشلة، مرجع سابق.
- (36) علي، محمد علي (2014)، الثورة السورية أسبابها، وقواها، ومآلاتها، مركز سوريا للبحوث، (2014/8/26).
- (37) تقرير مركز الاحصاء المركزي السوري، مرجع سابق.
- (38) تقارير التنمية البشرية - برنامج الامم المتحدة الانمائي: 2011، 2013، 2014، 2015 <http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr11.shtml>
- (39) علي محمد علي، مرجع سابق.
- (40) تقارير منظمة الشفافية الدولية من 2010-2015 <http://www.transparency.org:->
- Corruption Perceptions Index 2015. Full table and rankings. Transparency International.
- Corruption Perceptions Index 2014. Full table and rankings. Transparency International.
- Corruption Perceptions Index 2013. Full table and rankings. Transparency International.
- Corruption Perceptions Index 2012. Full table and rankings. Transparency International.
- Corruption Perceptions Index 2011. Full table and rankings. Transparency International.
- Corruption Perceptions Index 2010. Full table and rankings. Transparency International.
- (41) المركز السوري للبحوث، شباط 2016 <http://scpr-syria.org/?lang=ar>
- (42) تقرير البنك الدولي، ربيع 2016، حول الاوضاع الاقتصادية في سوريا بعد خمس سنوات من الأزمة. <http://www.albankaldawli.org/ar/country/syria/publication/economic-outlook-spring-2016>
- (43) حلقة نقاش: إشكاليات إعادة إعمار الدول المنهارة في الشرق الأوسط
- (44) 14/04/2016 المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية - القاهرة.
- التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية 2015 / 2016 <https://www.amnesty.org/ar/countries/middle-east-and-north-africa/syria/report-syria>
- التقرير العالمي لمنظمة هيومن رايتس ووتش عام 2016 (سوريا: احداث 2015). <https://www.hrw.org/ar/world-report/2016/country-chapters/285669>
- (45) تقرير البنك الدولي، مرجع سابق.
- (46) تقرير البنك الدولي، مرجع سابق.
- (47) تقرير منظمة الاسكوا، مرجع سابق.
- (48) موقع سيونتك الالكتروني <http://arabic.sputniknews.com/world/20160212/1017463859.html#ixzz49gIHcGN6>

- (49) تقرير الاسكوا، مرجع سابق.
- (50) تقرير مؤشر السلام العالمي / معهد السلام والاقتصاد 2016 <http://economicsandpeace.org/research>
- تقرير مؤشر الارهاب العالمي 2015.
- Institute for Economics and Peace, "Terrorism index 2015", Maryland: Institute for Economics and Peace, November 2015.
- (51) الجزيرة نت، قسم البحوث 2005/3/24.
- (52) الجزيرة نت، قسم البحوث، مرجع سابق.
- (53) مجلة النور - الحزب الشيوعي السوري - العدد-721، 2016/5/11.
- (54) تقرير منظمة الاسكوا، مرجع سابق.
- (55) تقرير المركز السوري للبحوث، مرجع سابق. وتقرير المركز الحصائي المركزي السوري، مرجع سابق.
- (56) تقرير البنك الدولي، مرجع سابق. وتقرير المعهد البريطاني، مرجع سابق.
- (57) تقارير مؤسسة هيرتيج حول الحريات الاقتصادية. <http://www.heritage.org/index>

Failed State (Syria as a Model)

*Aref Ahmadi Hussein Bani Hamad, Amin Awad Muhanna Al-Mashqaba **

ABSTRACT

This study aims to highlight the theoretical framework for the concept of failed state, its main characteristics and indicators based on the international standards of the peace fund. Those standards have been implemented on Syria as a model. The study adopted a descriptive and analytical approach in analyzing the Syrian crisis and its causes. It also examines the indications of the failure of Syria. The results indicate that Syria, based on the examined indications, is considered a failed country and it is about to arrive a crisis level. The main reasons for its progress till now is the international and regional struggle for controlling the country, as well as the international agreement on the primacy of the fight against international terrorism and extremism there. Accordingly, solution to the crisis of Syria is linked to an international and regional agreements, noting that there is contradictory and complex interests among these parties which may extend the struggle till agreement among them achieved.

Keywords: Collapsed State, Failed State, Syrian State, Arab Spring, Weak State, Fragile State.

* Department of Comparative Politics, Prince Al Hussein Bin Abdullah II College for International Studies, The University of Jordan. Received on 7/9/2016 and Accepted for Publication on 7/12/2016.